المستقبل
AL-MUSTAQBAL
السبت 03-09-2011 العدد 4103
2

حمّل صحناوي مسؤولية مشاركة موظفين في لقاء سياسي

طورسركيسيان يدعو وزير الاتصالات الى الاستقالة فوراً

حمّل عضو كتلة «القرار الحر» النائب سيرج طورسركيسيان الحكومة ووزير الاتصالات نقولا صحناوي «مسؤولية مشاركة الموظفين في لقاء سياسي حزبي مخالف للقانون، ما يحمّل هؤلاء مسؤولية إدارية ومسلكية»، مطالبا وزير الاتصالات بـ«اتخاذ الموقف الشجاع التاريخي بتقديم استقالته فوراً».

وقال في بيان أمس: «فوجئنا، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس اللجنة النيابية للإتصالات النائب حسن فضل الله في مجلس النواب بتاريخ ٢٥/٠٨/٢٠١١ لإطلاق مواقف سياسية وحزبية متشنجة بهدف الهجوم السياسي على القرار الإتهامي الصادر عن المحكمة الدولية، بحضور ثلاثة موظفين في السلك العام للدولة اللبنانية: منهم الموظفة في وزارة الإتصالات ديانا بوغانم، والموظفان الآخران عماد حب الله رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات بالإنابة، والمهندس في الهيئة محمد أيوب».

أضاف: «حيث انه لا يحق لهؤلاء الموظفين في الإدارات العامة المشاركة في هذا المؤتمر الصحافي، الذي هو سياسي بامتياز أكثر منه قضائي، كما أنه لا يحق لهم أن يخلطوا، ولو بتواطؤ وزيرهم أو وزير الوصاية عليهم، بين المسؤوليات التنفيذية والمسؤوليات الإجرائية والتشريعية. وحيث ان الموظفين في الإدارات العامة ملزمون بواجب التحفظ على نشر المعلومات التي بحوزتهم لأغراض سياسية، وملزمون باحترام الواجبات الوظيفية التي تنص عليها المادة ١٤ لا سيما البند ٥ منها، وكذلك عدم القيام بالأعمال المحظرة في المادة ١٥ من نظام الموظفين (المرسوم الإشتراعي ١١٢/٥٩). وحيث ان الهيئة المنظمة للإتصالات هي هيئة تنظيمية مفترض أن تكون مستقلة وبعيدة من كافة التدخلات والتجاذبات السياسية، ولا تدخل مثل هذه اللقاءات والإجتماعات ضمن المهام التي أوكلها إليها القانون ٤٣١/٢٠٠٢ في المادة الخامسة منه. كما أن الهيئة المنظمة للإتصالات ملزمة باحترام سرية المعلومات والتحقيقات بموجب مواد القسم السابع من القانون ٤٣١/٢٠٠٢ لا سيما المادتين ٣٧ و٣٨ منه، خصوصاً البند ٣ من المادة الأخيرة، الذي يتضمن سرية المعلومات ويتطلب إذناً بذلك من المرجع القضائي المختص إضافة الى وجوب إحترام المادتين ٤ و٢٧ (البند ج) من المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٠٤/٠٣/٢٠٠٥ الذي ينظم العمل الإداري للهيئة. لذلك، أحمّل الحكومة ووزير الاتصالات مسؤولية مشاركة الموظفين في هذا اللقاء السياسي. الحزبي المخالف للقانون الذي يحمل هؤلاء مسؤولية إدارية ومسلكية».

وطالب وزير الاتصالات بـ«اتخاذ موقف شجاع وتاريخي بأن يقدّم استقالته فوراً من منصبه بعد ان يحيل الموظفين المذكورين أعلاه الى المراجع المختصة»، داعيا اياه الى «التوقّف عن التلطّي وراء إنجازات الوزير السابق مروان حمادة، حفاظاً على المبادئ الأساسية للإصلاح».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"